رئيس الجمهورية خلال لقائه قيادات محافظة حضرموت المدنية والعسكرية :

التوجيه بشراء كافة منتجات المزارعين من القمح وبأسعار تشجيعية

الإشادة بإقبال المزارعين في حضرموت على زراعة الحبوب

دعوة المستثمرين للاستثمار في مجالات الزراعة والثروة السمكية والإسكان

التعديلات الدستورية ستشكل قفزة نوعية في تعزيز اللامركزية

أبناء حضرموت الذين ذاقوا الصراعات بين الرفاق يشعرون بمستوى الخدمات والمشاريع المحققة بعد 1994م

المستقبل واعد بالخير.. والأمن والأمان مستتبان ولا شيء يستوجب القلق

المكلا / سبأ :

وجه فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية الجهات المعنية بشراء كافة الكميات المزروعة من القمح من المزارعين وبأسعار تشجيعية.

وأشاد فخامته خلال لقائه أمس في مدينة المكلا رئيس وأعضاء المجلس المحلي ومسؤولي السلطة القضائية والمكاتب التنفيذية والقيادات العسكرية والأمنية في محافظة حضرموت بإقبال المزارعين في المحافظة على زراعة الحبوب حيث ارتفعت نسبة الحبوب المنتجة وخلال فترة قليلة من 60 إلى 260 طنا..

كما وجه فخامة الرئيس الجهات المعنية بتنفيذ عدد من المشاريع التي تحتاجها المحافظة وفي أطار خطة المجلس المحلي للمحافظة وخطة التنمية عموما.

ودعا فخامة الرئيس المستثمرين للاستثمار في المحافظة وبخاصة في مجالات الزراعة والثروة السمكية والإسكان، ... مؤكدا أنهم سيحظون بكل الدعم والتشجيع.

وحث فخامته السلطة المحلية على تقديم التسهيلات الكاملة للمستثمرين بعيدا عن الروتين وقوة العادة الموروثة من النظام الشمولي، وضرورة التخلص منها لتسهيل قيام المشروعات التي بدونها لن تستطيع الدولة الحد من البطالة.

وقال فخامة الرئيس نحن نتطلع إلى الاستثمار في كافة المجالات بحيث نوفر أكبر عدد من فرص العمل للشباب".. مشيرا إلى أن هناك مشاريع إستراتيجية تنفذ في المحافظات مثل مصانع الإسمنت التي يجري تنفيذها حاليا .

وأشار إلى الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية في وضع الخطط ومتابعة تنفيذ المشاريع في المديريات وهو دور هام يرتبط بتحقيق تطلعات المواطنين ومتابعة قضاياهم وحلها في الإطار المحلي .

وأشاد فخامة الرئيس بتجربة السلطة الملحية وما حققته خلال الست السنوات الماضية.. مشيرا إلى إنها حققت نتائج ايجابية وان التعديلات الدستورية التي تضمنها البرنامج الانتخابي ستشكل قفزة نوعية في نفس الاتجاه نحو تعزيز اللامركزية وذلك من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات للحكم المحلي بحيث تقتصر الصلاحيات المركزية على القضايا السيادية.

وقال فخامته " إننا نعول عليكم كثيرا في هذه المحافظة كنخب سياسية واجتماعية وثقافية بتوعية المواطنين في هذه المحافظة الوفية بأهمية ومزايا التعديلات الدستورية مثل انتخاب المحافظين ومدراء العموم ونظام الغرفتين التشريعية مجلسي النواب والشورى التي ستكون منتخبة كاملة".

وأضاف " أن أبناء محافظة حضرموت الذين ذاقوا ويلات الصراعات بين الرفاق في ظل الماضي التشطيري قبل الوحدة ربما أكثر من غيرهم اضطروا إلى الهجرة والاغتراب عن بلادهم يشعرون بالفارق الهائل في مستوى الخدمات والمشاريع التي تحققت في المحافظة خاصة في الفترة ما بعد 1994م، كما أنهم سيكونون أكثر الناس استجابة للتعديلات الدستورية وخاصة فيما يتصل بمنح المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية ومبدأ الحكم المحلي لاسيما وان حضرموت محافظة مترامية الأطراف، حيث سيضمن نظام الحكم المحلي أوسع قدر من المشاركة الشعبية".

وقال فخامة الرئيس " إننا نرحب بآراء جميع رجال الفكر والسياسة والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني بخصوص إبداء ملاحظاتهم حول التعديلات الدستورية، وإذا كانت لدى أي احد آراء ايجابية سنأخذ بها ولن نكون متعصبين لآرائنا".. مشيرا إلى أن فكرة الحكم المحلي فكرة مسبقة وجاءت متلازمة مع إعادة تحقيق الوحدة المباركة وكان لابد من مرور بعض الوقت حتى يتم استيعاب الفكرة وتهيئة الأرضية المناسبة لتنفيذها.

وتابع فخامته " المستقبل واعد بالخير، والأمن والآمان مستتبان، ولاشيء هناك يستوجب القلق ومحافظة حضرموت هي المحافظة المثالية والهادئة والحضارية، وأبناء حضرموت مخلصون لوطنهم ووحدتهم ولهم مواقف وطنية مشرفة ضد كل الناعقين بالخراب وضد كل تلك الأصوات النشاز التي تحاول الإساءة للوطن وأمنه واستقراره ووحدته الوطنية، وكان موقف أبناء حضرموت أثناء حرب صيف عام 1994 م موقفا وطنيا عظيما ورائعا في انتصارهم للوطن ووحدته ".

وأكد أنه ليس هناك من شخص أو جهة له الحق في ادعاء الوصاية على أي منطقة في الوطن سواء في حضرموت أو غيرها .

وأشار الرئيس إلى أهمية تضافر جهود الجميع من اجل الهدوء والاستقرار ومن اجل الدفع بعجله التنمية وجذب الاستثمار.. معربا عن ارتياحه لما تحقق في محافظة حضرموت وفي الوطن عموما من إنجازات ومشاريع تنموية وخدمية وإقبال في مجال الاستثمارات.

ونوه فخامة الرئيس بأن هناك بعض القوى بدأت بالحملة الانتخابية لانتخاب مجلس النواب في وقت مبكر جدا وبصورة تضر بالوطن وسمعته واستقراره".

وأضاف: ان التصرفات والأعمال غير المسؤولة تقوم بها قلة قليلة من الذين فقدوا مصالحهم فبدؤوا يغردون خارج السرب، وهي نفس تلك الأصوات التي سمعناها إبان الحملة الانتخابية الرئاسية والمحلية العام الماضي.

ونوه فخامته إلى أن كثيراً من الذين يخرجون على الناس بالخطب الرنانة عن الفساد والمفسدين إنما هم في حقيقة الأمر غارقون إلى آذانهم في الفساد، ولكنهم بعد ان ابعدوا من مناصبهم بسبب افتضاحهم متلبسين بالفساد او الرشوة بدؤوا ينظرون وينهون عما كانوا يقومون به، وهؤلاء هم الذين فقدوا مصالحهم وفقدوا احترام الشعب وثقته .

وقال " الدستور كفل للمواطنين الحق في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم السياسية سواء عن طريق الأعلام أو المسيرات أو الاعتصامات، ولا غضاضة في ذلك، ولكن يجب ان يحترم هؤلاء القانون وان يمارسوا حقهم وفقا للدستور والقانون الذي خول لهم ذلك وبالطرق السليمة التي لا تضر أو تسيء للوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وكل الثوابت الوطنية".

وأضاف " لقد أعلنت يوم التاسع والعشرين من نوفمبر من عدن ودعوت كل السياسيين في الخارج للعودة للوطن ولهم الحق ان ينخرطوا في الأنشطة الحزبية للأحزاب التي ينتمون اليها أو تشكيل أحزاب جديدة، فالوطن يتسع للجميع" .

من جانبه قدم محافظ حضرموت طه عبدالله هاجر خلال اللقاء تقريرا باسم المجلس المحلي بالمحافظة أستعرض فيه الإنجازات التي تحققت في المحافظة وتتجاوز تكاليفها مئات المليارات وذلك في ضوء ما تحظى به من اهتمام من قبل القيادة السياسية والحكومة ..مبينا ان المنجزات الرائدة التي شهدتها المحافظة في عهد الوحدة المباركة أحدث تحولاً جذرياً في مسيرة التنمية وحياة المواطنين في حضرموت وتعد تلك الإنجازات مثار فخر لأبناء المحافظة وشواهد حية تتحدث عن نفسها وتعكسها الأرقام في جميع المجالات.

وتطرق التقرير إلى المشاريع قيد الإنجاز والمشاريع التي في طريقها للتنفيذ.. مشيرا إلى أنه تم اعتماد مبلغ 32 مليار ريال في موازنة العام الجاري لتنفيذ مشاريع تنموية جديدة واستكمال تنفيذ مشاريع قيد التنفيذ ومنها 5 ملايين دولار ستمول من صندوق التنمية الاجتماعية و 3.7 ملايين دولار من مشروع الأشغال العامة و 1.8 مليون دولار خاصة بالتنمية الإدارية.

وأفاد التقرير إنه تم استكمال المرحلة الثانية في ميناء الشحر واستكمال مناقصات بناء 8 سدود في الساحل وبتكلفة إجمالية تصل إلى 42 مليون دولار، على أن يبدأ تنفيذ السدود في يناير القادم إلى جانب الشروع في بناء عدد من الالسن البحرية في الديس.

ونوه بأنه تم بناء المستشفى الجامعي ومركز السرطان وكلية العلوم وكذا بدء العمل في تنفيذ مشروع الصرف الصحي وبتكلفة 42 مليون دولار وبلغت نسبة الإنجاز فيها أكثر من 60 %، إلى جانب ترميم ورصف عدد من الشوارع بتكلفة 555مليون ريال وكذلك شق الخط الدائري بالمكلا ابتداء من منطقة الريان وانتهاء بحلة بطول 60 كيلو متراً، ويستكمل العمل حاليا في تنفيذ طريق الخط الدائري من خلف إلى روكب بطول 10 كيلومتر.

وأوضح التقرير أن العمل جار لاستكمال تنفيذ عدد من المشاريع في أرخبيل سقطرى في مجال الطرقات ومنها الخط الدائري البالغ طوله 200 كيلومترات فيما تستكمل الإجراءات فيما يتصل بميناء سقطرى، وكذا الأعمال الخاصة بالمستشفى وتركيب محطة اتصالات في جزيرة عبد الكوري،.. مبينا انه سيتم خلال الفترة القليلة وضع حجر الأساس للعديد من المشاريع الإنمائية والخدمية.

وتناول التقرير ما شهدته المحافظة وما تشهده من حركة استثمارية نشطة وإقبال متزايد من قبل المستثمرين، مبينا أن من بين تلك المشاريع مشروع مصنع الاسمنت ومشروعان في مجال صناعة الحديد ومشاريع أخرى في مجال الأسماك والزراعة والمدن السكنية وارضي الشباب .

وأفاد بأن المواطنين في المحافظة تجاوبوا مع دعوة فخامة الرئيس للتوسع في زراعة المحاصيل الغذائية وفي مقدمتها القمح، حيث جرى زراعة مساحة شاسعة يقدر إنتاجها هذا العام بـ 260 طنا، مقارنة بـ 60 طنا أنتاج العام الماضي ، لافتا إلى أن الإجراءات تتواصل حاليا لتنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بشأن توثيق المنازل التي تم بنائها في مساحة (20 في 20) وكذا لإنزال المخططات الجديدة لثلاث مناطق ستخصص لبناء مدن سكنية ، موضحا أن لدى المحافظة اعتماد لبناء ثلاث كليات مجتمع العام القادم في كل من سقطرى والوادي والساحل بجانب عدد من مشاريع التعليم الفني والمهني قيد التنفيذ حاليا.

وتطرق محافظ حضرموت إلى احتياجات المحافظة من المشاريع التنموية والخدمية في الفترة القادمة بما يترجم اهداف البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس ويعزز مسيرة التحول والنهوض الشامل التي تشهدها المحافظة حاليا مبينا في هذا الصدد إلى حاجة المحافظة لزيادة الطاقة الكهربائية لمواكبة الطلب المتزايد وهو ما سبق أن وجه فخامة الرئيس بتلبية اعتماد 50 ميجا لمديريات الساحل و 50 ميجا لمديريات الوادي فضلا عن احتياجات شباب المحافظة إلى منشآت رياضية وحاجة المحافظة إلى ميناء للمدينة الصناعية إلى جانب الإسراع في بدء المرحلة الثانية من مشروع خور المكلا وبناء سدود وحواجز في وادي حضرموت وجامعة في سيئون، مستعرضا المشاريع المتعثرة من عام 2005م والتي تتطلب توفر اعتمادات لاستكمالها.

وأفاد التقرير ان المجالس المحلية حققت قفزة نوعية في التنمية الإدارية والبشرية والاستثمارية والمشاريع التنموية،ومارست مهامها وصلاحياتها بنجاح كبير حيث قامت بوضع الخطط والبرامج وإعداد الموازنة وإعلان المناقصات والإشراف على سير العمل والأداء في مجال التربية والتعليم والصحة والثقافة والرعاية الاجتماعية وجميع المكاتب الخدمية الايرادية .

وأثنى على مبادرة فخامة رئيس الجمهورية الهادفة تطوير العمل السياسي

والديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية وتعزيز وتطوير بناء دولة المؤسسات وتوسيع مشاركة المرأة وتطوير السلطة المحلية بما يترجم البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ، منوها بقرار منع حمل الأسلحة والتجول بها في المدن الرئيسة والنتائج التي حققها في الحد من الجريمة ، مبينا أن أبناء حضرموت كانوا أنموذجا في الالتزام بهذا القرار.

وتحدث خلال اللقاء عدد من الاخوة الحضور الذين تناولوا في أحاديثهم العديد من القضايا المتصلة بتطلعات المواطنين في المحافظة حيث عبروا عن سعادتهم بزيارة الرئيس للمحافظة وتفقده لأحوال المواطنين ومتابعة سير العمل في المشاريع التي جرى او يجري تنفيذها في المحافظة ، مشيرين إلى التحولات الكبيرة التي شهدتها المحافظة في ظل الوحدة المباركة وبخاصة في السنوات الأخيرة ومنها ما تحقق في الجوانب التنموية والعمرانية والاستثمارية، حيث تم أنجاز الكثير من المشاريع الخدمية والانمائية، كما شهدت المحافظة تدفقا استثماريا كبيرا وانتعاشا اقتصاديا ملحوظاً وفي ظل شعور الجميع بنعمة الحرية والأمن والأمان .

وأكد المتحدثون أن محافظة حضرموت تزخر اليوم بالحركة والنماء وأصبحت واحة جميلة لم تشهدها في أي وقت من الأوقات وتزدهر فيها حركة التجارة والعمارة والاستثمار وتتنامى فيها وبشكل ملحوظ البنى الخدمية المختلفة المواكبة لحركة التطور وهو ما يجعلها من المدن اليمنية الحديثة القادرة على اجتذاب رؤوس الأموال لإقامة المشاريع الكبيرة وتوفير فرص عمل للشباب وتحقيق الازدهار الذي سيؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين .

كما اكدوا رفضهم واستنكارهم لتلك الأصوات النشاز التي لا تمثل إلا نفسها وما ترديه من خطابات وشعارات مشحونة بالعبارات غير المسؤولة المثيرة للبغضاء والفوضى والمستهدفة إعاقة حركة التنمية والاستقرار والتطور وتنفير الاستثمار .

وأشاروا إلى أن أصحاب تلك الأصوات لا يخدمون المصالح العامة وإنما يسعون الى تحقيق مصالح خاصة شخصية وتنفيذ أجندات خاصة بهم تضر بالوطن وأمنه واستقراره ووحدته الوطنية ومسيرته التنموية ، مشددين على اهمية ان يتفرغ الجميع في الوطن للبناء والتنمية وتشجيع الاستثمارات والاستفادة منها فيما ينفع المواطنين وينهض بمستوى حياتهم.

وأشاد المتحدثون بقرار فخامة الرئيس إصدار صحيفة يومية رسمية وتشجيع إصدار صحف أهلية في المحافظة وبما يعزز من دور الإعلام في التوعية والتنوير منوهين بإقبال المزارعين في المحافظة على زراعة القمح استجابة لدعوة فخامة الرئيس في هذا الجانب ، معبرين عن تقديرهم لتشجيع الرئيس للمزارعين على زراعة القمح واهتمامه بإنشاء عدد من السدود والحواجز المائية خاصة في منطقة وادي حجر.

كما عبروا عن تطلعاتهم لإنجاز عدد من المشاريع التنموية والخدمية وعلى وجه الخصوص في مجال الكهرباء ، مشيرين إلى رغبة عدد من رجال الأعمال للاستثمار في هذا المجال نظراً للحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية لمواجهة التطور والإقبال الاستثماري الكبير الذي تشهده المحافظة في المجالين الصناعي والعمراني، معبرين عن تقديرهم لما يحظى به ملف الاستثمار من اهتمام كبير من قبل فخامة الرئيس وبما يجعل من الاستثمار رافد مهم للاقتصاد الوطني والنهوض التنموي في الوطن.

وأشاد الحاضرون بالإجراءات المتخذة والنجاحات التي حققتها حملة منع حمل السلاح في المدن في إطار التوجهات لتنظيم حمل السلاح ، منوهين بتجاوب وتعاون كل أبناء الشعب مع هذه الإجراءات وباعتبار ان التجول بالأسلحة من قبل المواطنين يمثل ظاهرة غير حضارية وينتج عنها الكثير من الآثار السلبية التي تضر بجهود التنمية، مؤكدين أن الإجراءات التي تم اتخاذها لتنظيم حمل السلاح ومنع حمله من قبل المواطنين في المدن يمثل الخطوة الصحيحة التي تخدم عملية التنمية والاستثمار وتعزز جهود ترسيخ الأمن والاستقرار والسكنية العامة في المجتمع.

الى ذلك قام فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بزيارة تفقدية لمشروع طريق الخط الدائري الممتد من منطقة الريان إلى وادي بوتيس، ويبلغ طول الطريق 60 كم ، حيث تفقد فخامته سير العمل الجاري في المرحلة الأولى من الطريق التي يبلغ طولها 30 كم وبتكلفة تبلغ ملياري ريال.

ويعتبر الطريق من الطرق الهامة التي ستخدم الحركة التجارية والصناعية في محافظة حضرموت، حيث سيسهل الحركة للشاحنات ووسائل النقل الكبيرة من نقل البضائع والمعدات وغيرها من موانئ الشحر وضبة إلى ميناء المكلا، بالإضافة إلى ما سيقدمه من خدمات لحركة النقل للمشاريع الصناعية في المنطقة الصناعية بالمحافظة وتسهيل حركة الانتقال من وإلى مطار الريان بعيداً عن الازدحام المروري.

وقد أشاد الرئيس بما تم إنجازه في المحافظة من مشاريع الطرقات والتي تمتد عبر شبكة واسعة وحديثة من الطرق التي تسهل الانتقال للمواطنين بسهولة ويسر وتربط اجزاء المحافظة بعضها ببعض وبقية المحافظات في الجمهورية ، مؤكداً ان الطرق هي شرايين الحياة التي تربط أجزاء الوطن بعضه ببعض وتسهل من حركة انتقال المواطنين وإيصال الخدمات إلى مختلف المناطق في الوطن ، موجها بسرعة أنجاز مشروع الطريق الدائري حول المكلا وطبقاً للمواصفات والمدة الزمنية المحددة.